الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
LIMITED

FCCC/CP/1996/L.17
18 July 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف
الدورة الثانية
جنيف، ٨-١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٥ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الاتفاقية ومقررات الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف

الإعلان الوزاري*

إن الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون الحاضرون في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

إذ يلاحظون أن هذا الاجتماع المعقود على المستوى الوزاري في إطار الاتفاقية هو دليل على اعتزامنا مواصلة القيام بدور نشط وبنّاء في مواجهة خطر تغير المناخ،

١- يشيرون إلى المادة ٢ من الاتفاقية؛ ومبادئ الإنصاف، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والقدرات المختلفة، المنصوص عليها في المادة ٣-١ من الاتفاقية؛ وأحكام المادة ٣-٣ المتصلة بالتدابير الوقائية؛ فضلا عن الأولويات، والأهداف والظروف الإنمائية الوطنية والإقليمية المحددة للأطراف في الاتفاقية؛

---

* عرض الرئيس هذا النص في الجلسة العامة السادسة المعقودة في ١٨ تموز/يوليه.

٢- **يقرون ويؤيدون** التقرير التقييمي الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوصفه حاليا أشمل وأوثق تقييم لعلم تغير المناخ، وآثاره، وخيارات الاستجابة المتاحة الآن. ويعتقد الوزراء أنه ينبغي للتقرير التقييمي الثاني أن يوفّر أساسا علميا لتعزيز العمل على وجه الاستعجال على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وخاصة العمل من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول في سبيل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيضها، ولقيام جميع الأطراف بدعم وضع بروتوكول أو نص قانوني آخر؛ ويحيطون علما بالنتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، لا سيما منها ما يلي:

- إن حصيلة الأدلة تشير إلى تأثير بشري ظاهر على تغير المناخ. وبدون سياسات محددة للتخفيف من تغير المناخ، فإن متوسط الحرارة السطحية العالمية المتصل بعام ١٩٩٠ يتوقع أن يزيد بحوالي ٢ درجة مئوية (ما بين درجة مئوية واحدة و٣,٥ درجات مئوية) بحلول سنة ٢١٠٠؛ ويتوقع أن يرتفع متوسط مستوى البحر بحوالي ٥٠ سنتمترا (ما بين ١٥ و٩٥ سنتمترا) فوق المستويات الحالية بحلول سنة ٢١٠٠. وإن تثبيت التركيزات الجوية عند ضعف المستويات قبل الصناعية سيقتضي في نهاية المطاف أن تكون الانبعاثات العالمية أقل من المستويات الحالية بنسبة ٥٠ في المائة؛

- ستؤدي التغييرات المسقطة في المناخ إلى آثار هامة، وضارة غالبا، على كثير من النظم الايكولوجية والقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والموارد المائية، وعلى الصحة البشرية. وفي بعض الحالات، يحتمل تعذر إزالة الآثار؛ والبلدان النامية والبلدان الجزرية الصغيرة هي عادة أكثر تعرضا لتغير المناخ؛

- إن التخفيضات الهامة في صافي انبعاثات غازات الدفيئة ممكنة تقنيا ومجدية اقتصاديا باستخدام مجموعة من تدابير السياسة التكنولوجية التي تحث خطى تطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها؛ وهناك فرص هامة لا تنطوي على الأسف متاحة في معظم البلدان لتخفيض صافي انبعاثات غازات الدفيئة؛

٣- **يعتقدون** أن نتائج التقرير التقييمي الثاني تشير إلى أن استمرار ارتفاع تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي سيفضي إلى تدخل خطير في نظام المناخ، نظرا لشدة خطر حدوث زيادة في الحرارة، وخاصة الارتفاع العالي جدا لتغير الحرارة؛

٤- **يدركون** أيضا ضرورة استمرار عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لمواصلة تخفيض حالات عدم التيقن العلمي، وخاصة فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية - الاجتماعية والبيئية على البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المعرضة للجفاف، أو التصحر أو ارتفاع مستوى البحر؛

٥- **يعيدون تأكيد** الالتزامات القائمة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الالتزامات الرامية إلى التدليل على أن الأطراف المدرجة في المرفق الأول هي الرائدة في تعديل الاتجاهات الأطول أجلا في الانبعاثات من مصادر غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال وإزالة المصارف لهذه الغازات، **ويوافقون** على تعزيز العملية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية للاستعراض المنتظم لتنفيذ الالتزامات الحالية والمقبلة؛

٦- **يحيطون علما** بأن الأطراف المدرجة في المرفق الأول تفي بالتزاماتها بتنفيذ سياسات وتدابير وطنية بشأن التخفيف من تغير المناخ. **ويحيطون علما أيضا** بأن هذا ليس الالتزام الوحيد الذي أخذته الأطراف المدرجة في المرفق الأول على عاتقها وأنه يتعين على العديد من هذه الأطراف بذل جهود إضافية لتذليل الصعوبات التي تواجهها في بلوغ هدف العودة بانبعاثات غازات الدفيئة لديها إلى مستويات ١٩٩٠ بحلول سنة ٢٠٠٠؛

٧- **يعترفون** بالعمل الملموس الذي قام به الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين منذ الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك المقترحات الموضوعية المقدمة من عدد من الأطراف، **ويطلبون** إلى جميع الأطراف التقدم بمقترحات لتيسير المفاوضات الموضوعية التي ستبدأ في الدورة الخامسة للفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٨- **يوعزون** إلى ممثليهم بتعجيل المفاوضات حول نص بروتوكول أو صك قانوني آخر ملزم قانونا يستكمل في غضون وقت مناسب لاعتماده في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. وينبغي للنتائج أن تشمل كامل نطاق الولاية المعتمدة في برلين، وخاصة:

- التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول بشأن:

  * السياسات والتدابير بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تلك المتعلقة بالطاقة، والنقل، والصناعة، والزراعة، والأحراج، وإدارة النفايات، والصكوك والمؤسسات والآليات الاقتصادية؛

  * الأهداف الكمية الملزمة قانونا للحد من الانبعاثات، والتخفيضات الشاملة الهامة ضمن إطارات زمنية محددة، مثل سنة ٢٠٠٥، و٢٠١٠، و٢٠٢٠، فيما يتعلق بالانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال وإزالة المصارف لهذه الغازات؛

- التزام جميع الأطراف بمواصلة السير قدما بتنفيذ الالتزامات القائمة الواردة في المادة ٤-١؛

- وضع آلية تسمح بانتظام استعراض وتعزيز الالتزامات المجسدة في بروتوكول أو صك قانوني آخر؛

- الالتزامات ببذل جهد عالمي للإسراع بالتكنولوجيات والممارسات والعمليات المؤاتية للمناخ وتطبيقها ونشرها ونقلها؛ وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة؛

٩- **يرحبون** بجهود الأطراف من البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، وبالتالي معالجة تغير المناخ وآثاره الضارة، ولهذه الغاية إعداد بلاغاتها الوطنية الأولية وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الثانية؛ **ويطلبون** إلى مرفق البيئة العالمية تقديم دعم سريع وفي الوقت المناسب إلى هذه الأطراف والشروع في عمل في سبيل عملية تجديد كاملة في عام ١٩٩٧؛

١٠- **يدركون** أن مواصلة النهوض بالالتزامات القائمة من جانب الأطراف من البلدان النامية، في سياق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة، يتطلب عملا صادق العزيمة وفي الوقت المناسب، وخاصة من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الثاني. وسيكون الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات السليمة بيئيا بما يتمشى مع المواد ٤-٣، و٤-٤، و٤-٥، و٤-٧ ذا أهمية حاسمة للغاية؛

١١- **يشكرون** حكومة الاتحاد السويسري لمساهمتها في أعمال الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في جنيف، **ويتطلعون** إلى الاجتماع مرة أخرى في الدورة الثالثة في كيوتو، في عام ١٩٩٧، بفضل العرض السخي المقدم من حكومة اليابان.

- - - - -